دراسة تحليلية للدور التنموي للمؤسسة الوقفية في المغرب العربي

أ.العيد صوفان أ.بلقاسم تويزة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة جيجل

ملخص المداخلة:

تتناول هذه الورقة البحثية التجربة المغربية في مجال الوقف، وذلك من خلال دراسة التطور التاريخي للمؤسسة الوقفية المغربية وواقعها الحالي، خاصة وأن هذه المؤسسة تتميز بالقدم والاستمرارية وببعدها الإنساني والحضاري، كما يهدف البحث إلى إبراز دور المؤسسة الوقفية المغربية في القضايا التي تمس جوانب التنمية المستدامة كقضايا الصحة والتعليم والثقافة، ذلك أن المؤسسة الوقفية في المغرب أصبحت بمثابة الممول الرئيسي لمجموعة كبيرة من المشاريع والمرافق المرتبطة باحتياجات الأفراد، ومن المؤسسات المكملة والداعمة لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا راجع لما تمتلكه من ثروة ضخمة من العقارات والمنقولات، كما أن هذه المؤسسة تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومطردة لموارد الوقف ليزداد دوره في أداء وظيفته التنموية، أما آخر ما في هذه الورقة البحثية هو الإشارة إلى التحديات التي تواجه المؤسسة الوقفية المغربية والصعوبات القانونية والإدارية والمالية، والجهود المبذولة للنهوض بها من خلال تنويع أساليب استثمار وتنمية أموال الوقف والدعوة إلى هذا الأخير وإحيائه.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الوقفية، الأحباس، تنمية الأحباس، الموارد والأصول الوقفية.

Résumé

Cet article présent l'expérience magrébienne de Elwaqf, par l'étude de progrès historique de la société magrébienne du waqf et sa réalité actuel, surtout que cette société est caractérisé par l'ancienté et son dimension humane, et de déterminer le rôle de cette société aux affaires de développement durable comme la santé, l'enseignement et la culture. Pare ce que la société de Elwaqf an Maroc est devenu le principale fournisseur de grands projets et de services associé aux besoins des individus, et l'un des sociétés complément aux efforts de développement économique et social, par ces grandes ressource immobilières.

Afin de baser sur les défis les plus importants qui rencontre la société magrébienne de Elwaqf et les efforts déployés pour développer cet secteur.

مقدمة

يعتبر الوقف من المؤسسات التي أسهمت إسهاما كبيرا في بناء الحضارة الإسلامية من خلال تمويله للعديد من المرافق الاجتماعية، ولهذا برز الاهتمام به في السنوات الأخيرة باعتباره أداة من أدوات التمويل الإسلامي غير الربحي والذي يمكن توظيفه في جهود التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للمجتمعات الإسلامية.

إن التجربة المغربية تعتبر من التجارب الرائدة في مجال إدارة الوقف، إذ تتميز بالقدم والاستمرارية وببعدها الإنساني والحضاري، كما أن المؤسسة الوقفية المغربية أصبحت تساهم بشكل مباشر في القضايا التي تمس جوانب التنمية المستدامة كقضايا الصحة والتعليم والثقافة بل أصبحت الممول الرئيسي لمجموعة كبيرة من المشاريع والمرافق، ولهذا سنحاول إلقاء الضوء على التجربة المغربية في المجال الوقف.

هذا ما يقودنا إلى الإشكالية التالية: ما هي أوجه إسهامات المؤسسة الوقفية المغربية في التنمية؟
الإجابة على هذه الإشكالية يكون من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: واقع المؤسسة الوقفية في المغرب.

- المبحث الثاني: إسهامات المؤسسة الوقفية المغربية في التنمية.

- المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه المؤسسة الوقفية المغربية والجهود المبذولة للنهوض بها.

المبحث الأول: واقع المؤسسة الوقفية في المغرب

لقد مرت المؤسسة الوقفية في المغرب بمراحل عديدة وذلك تماشيا مع التطورات التاريخية التي شهدها المغرب.

أولا- تطور الوقف في المغرب

لقد ارتبط ظهور الوقف في المغرب بالفتح الإسلامي، حيث توالت المنشآت الوقفية، ففي العهد الإدريسي تم تشييد مسجد القرويين الشهير بمدينة فاس ومسجد الأندلسيين، كما شهد عهد المرابطين اهتماما بالوقف، إذ كان يوسف بن تاشفين يحرص على زيارة المساجد وإصلاحها، أما في العهد الموحدين فقد دعا المهدي بن تومرت إلى بناء المساجد والمصليات في الأماكن الخالية وترميم ما تهدم منها.[(1)]

إن عهد الدولة المرينية (657- 869 م) يعتبر مرحلة هامة في تطور الأوقاف في المغرب كما وكيفا، حيث كثرت التبرعات وتنوعت وذلك بسبب اهتمام الملوك بها، من خلال بناء المؤسسات الوقفية والاجتماعية إلى جانب المؤسسات الثقافية والدينية كالآتي:

- المؤسسات الدينية والثقافية كالمساجد والكتاتيب والمكتبات..الخ.
- أوقاف ذات طابع اجتماعي حيث تم تشييد مستشفيات للأمراض العقلية ودور للمسنين والعجزة..الخ.
- المنشآت الخاصة بالخدمات العمومية مثل: إنشاء السقاية وإنارة الأزقة.

أما في العهد العلوي فقد بدأ الاهتمام بالأحباس من خلال إحصاءها وتسجيلها في دفاتر خاصة تكون كوثائق قانونية وتاريخية للأجيال المقبلة، وقد تم تأسيس النظارة العامة للأوقاف في عهد عبد الله بن إسماعيل وسميت نظارة النظار، وأصبح لها من الاختصاص والنفوذ ما لوزارة الأوقاف الحديثة، وهكذا استمر ملوك الدولة العلوية في الاهتمام بأمر الأوقاف والدفاع عنها من خلال تقنينها، ففي الفترة 1912-1924 أصدر السلطان يوسف أكثر من خمسة وثلثين ظهيرا شريفا لتنظيم الأوقاف، وضمت تلك الظهار العديد من القرارات والمنشورات المفسرة لكيفية العمل بها، وذلك حتى لا تضيع الأوقاف بالبيع أو الرهن أو نزع الملكية.[2]

أما في المرحلة الأخيرة (بعد الاستقلال) فقد انتقلت المؤسسة الوقفية من نظارة النظار إلى مرتبة الوزارة (وزارة الأحباس) ثم إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وطول هذه الفترة صدرت أنظمة أساسية محددة لهيكل الوزارة بمديرياتها وأقسامها ومصالحها مع بيان الاختصاصات الموكلة لها.

ثانيا- أقسام الوقف بالمغرب وأنواعه

عرف الفصل الثالث والسبعين من الظهير التاسع عشر الصادر في 11 ديسمبر 1912 الوقف بأنه " الحبس أولا وقفها المحبس المسلم ويكون الانتفاع بها لفائدة المستفيدين الذين يعينهم المحبس " وينقسم الوقف في المغرب إلى قسمين رئيسيين وذلك حسب نص الفصل الخامس والسبعين من الظهير التاسع عشر المشار إليه والذي نص على وجود أحباس عمومية تديرها الإدارة العامة للأوقاف، وأحباس خاصة تخضع لرقابة نفس الإدارة وعليه فالأوقاف تنقسم إلى:[3]

أ- الأحباس العامة: وهي التي توقف على جهة من جهات البر والخير، ولا يكون المحبس عليه شخصا معينا ومثل ذلك العقارات المحبسة على خدمة المساجد والمستشفيات والمدارس وملاجئ العجزة والأيتام، يضاف إلى ذلك الكتب والمصاحف، وأوقاف المغاربة على الحرمين الشريفين والقدس الشريف.

ب- الأحباس الخاصة: وتسمى أيضا بالأحباس المعقبة وتعرف في الشرق بالوقف الذري أو الأهلي، ويقصد بها ما حبس على أشخاص معينين مثل حبس الإنسان لمنزل أو عقار آخر..الخ.

أما أنواع الأعيان الموقوفة بالمغرب فنوعان:

أ- العقارات التي توقف للانتفاع بها عينا وبدون استغلال، كالأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي، حيث تعتبر وقفا على عامة المسلمين وبالتالي تنتفي إمكانية الملكية الخاصة لجميع الأماكن التي تقام عليها تلك الشعائر، ويدخل في هذا النوع المساجد، المؤسسات الوقفية الثقافية والصحية والاجتماعية والكتب والمصاحف والمنقولات الأخرى.

ب- العقارات التي يشترط استغلالها وصرف الغلة المحصلة منها على الجهات المحبسة عليها، وهي على نوعين: الأراضي الزراعية الوقفية وتشكل 13 % من المساحة الكلية للأراضي الوقفية للمغرب، أما باقي الأراضي فتؤجر سنويا، النوع الثاني يتمثل في الرباع وهي المحلات السكنية والتجارية والصناعية والمخابز والحمامات وغيرها من المباني وتؤجر شهريا ويقارب عددها حوالي 45000 محل وبناية.

ثالثا- تقنين وإدارة الوقف في المغرب

لقد صدرت في المغرب مجموعة من النصوص القانونية المنظمة للأوقاف.

أ- تقنين الأوقاف في المغرب

لقد خضع استثمار واستغلال الوقف بالمغرب لعدة ظهار، أصدرها السلطان العلوي مولاي يوسف أهمها ظهير 16 شعبان الموافق ل 31 جوان 1913 وذلك في شأن تحسن حالة الأحباس العمومية، ويتكون هذا الأخير من خمسة أبواب، ومنذ ذلك الحين لم تصدر نصوصا قانونية أخرى تنظم الأوقاف، ماعدا ظهير 1977 المرتبط بالأحباس المعقبة والمشتركة وبدأ تطبيقه سنة 1979 ، وجاء هذا الظهير ليعالج إشكالية الأحباس المعقبة – الذرية – التي طرحت على معظم الدول الإسلامية وأدت إلى إصدار قوانين في بعض الدول تقضي بإلغاء هذا النوع من الأوقاف، وذا القانون يسمح بتصفية بعض الأحباس المعقبة كما استلزمت المصلحة العامة.

إلا أنه وفي سنة 2003 وفي إطار مراجعة التشريعات المنظمة للأوقاف بما يتوافق والتطورات التي عرفها المجتمع المغربي، شرعت الوزارة بإشراك علماء الشريعة والاقتصاد والقانون في صياغة قانون جديد في شكل مدونة جامعة لأحكام الوقف، وتوفر أدوات ووسائل قانونية ورقابية عصرية تمكن من المحافظة على الوقف وإدارته وتنميته، وفي هذا الإطار صدر الظهير الشريف بمثابة مرسوم رقم 1/ 09/ 236 بتاريخ 23 فيفري 2010 والمتعلق بمدونة الأوقاف، بالإضافة إلى القرار الوزاري رقم 04-106 بتاريخ 28 ذي القعدة 1424 موافق 21 يناير 2004 في شأن التنظيم الداخلي لنظارات الأوقاف ومندوبيات الشؤون الإسلامية.

وقد مكنت المدونة الجديدة من توفير تشريع كامل وشمل لمختلف أنواع وجوانب الوقف، وفق أحكام الشريعة الإسلامية مع التركيز على المذهب المالكي واستحضار التجارب الفقهية والقانونية المنظمة للوقف في بعض الدول العربية.

ب- إدارة الوقف في المغرب

تعتبر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الجهة المخولة قانونا للدعوة للوقف والمحافظة على أمواله وإدارته واستثماره وصرف ريعه، وذلك بموجب القوانين المشار إليها سابقا، حيث تدير هذه الوزارة الأوقاف العمومية كما تباشر رقابة على أحباس الزوايا والأحباس الخاصة، كما حدد القانون أيضا اختصاصات الوزارة وهيكلها التنظيمي.

المبحث الثاني: إسهامات المؤسسة الوقفية المغربية في التنمية

إن نقص المعلومات الإحصائية الكافية عن الأوقاف في المملكة المغربية، تجعل من الصعوبة بمكان القيام بدراسة تحليلية لحجم ونوع مساهماتها في تقديم السلع والخدمات العامة، أو تحديد حصتها من إجمالي

الخدمات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني، ولكن رغم ذلك سنحاول ومن خلال المعلومات المتوفرة أن نلقي الضوء على الدور التنموي للمؤسسة الوقفية في المغرب.

أولا- الدور الاقتصادي للمؤسسة الوقفية المغربية

تعتبر أموال الوقف جزءا من الثروة القومية للمغرب، حيث أن رأس المال العقاري والفلاحي الوقفي يساهم بشكل كبير في الإنتاج الزراعي خاصة الزيتون والتمر، إذ تعتبر الأوقاف من أكبر منتجي هذين المحصولين الزراعيين، وهذا من شأنه أن يخلق فرص عمل كثيرة في المجتمع الريفي، وبالتالي الحد من الهجرة والنزوح من الريف نحو المدن هذا الأخير له آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

بالإضافة إلى ذلك نورد ما يلي:

- تساهم الأوقاف في المغرب في إنعاش سوق العقارات، حيث تنتج سنويا العديد من الوحدات السكنية والمحلات التجارية أهمها:

* بناء مركب سكني وتجاري بحي المحيط بالرباط بتكلفة قدرها حوالي 10 ملايين درهم.

* بناء مركب سكني وتجاري بالدار البيضاء بتكلفة قدرها حوالي 15 مليون درهم.

* بناء عمارة سكنية وتجارية بسلا بتكلفة قدرها حوالي 10 ملايين درهم.

* تجهيز تجزئة سكنية وتجارية بسلا بتكلفة قدرها 10 ملايين درهم.

* بناء مركب تجاري بحي سيدي طلحة بتطوان بتكلفة قدرها 20 مليون درهم.

- أما فيما يخص الاستثمار بالشراكة فإن أهم متعامل هو البنك الإسلامي للتنمية من أجل إنجاز مشروع تجزئة سكنية حبسية، بالإضافة إلى الشراكة مع صندوق أبو ظبي للتنمية.

- توقيع عقد BOT مع شركة كوثر الماليزية وبمشاركة البنك الإسلامي للتنمية لاستثمار أراض وقفية قرب جامعة مكناس بقيمة 15 مليون دولار.

- العمل على تنويع أساليب الاستثمار من خلال اقتناء أسهم شركة يتم تداولها في بورصة الدار البيضاء ورغم المخاطر المتعلقة بهذا النوع من الاستثمارات إلا أنه يجب تثمين هذه العملية.

- صرف حوالي 90 مليون دولار على برامج الصيانة بالإضافة إلى البرامج المتعلقة بالعقارات ذات الوظائف المختلفة.

- في المجال الفلاحي يساهم الوقف بصورة مباشرة في الإنتاج الزراعي فعلى سبيل المثال فإن عدد النخيل الحبسي يمثل 4% من إجمالي ثروة النخيل في المغرب، قس على ذلك أغلب الأشجار المثمرة.

ثانيا- الدور الاجتماعي للمؤسسة الوقفية المغربية

يمكن اعتبار الوقف أحد عناصر التنمية الاجتماعية فهو يقوم على عمليات تغير اجتماعي تركز على البناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتقديم الخدمات المناسبة لهم في جوانب التعليم، الصحة، السكن، وذلك يتم بتوحيد الجهود الأهلية والحكومية.(5)

لقد تنوعت القضايا الاجتماعية التي عالجتها المؤسسة الوقفية في المغرب نذكر أهمها:

- المساهمة في تقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق بعض العدالة الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال القيام بتوزيع الموارد على طبقات اجتماعية معينة من موارد الأوقاف الأمر الذي ينعكس على مستوياتهم المعيشية تدريجيا.

- تساهم موارد الأوقاف في المغرب بالشراكة مع آخرين (مؤسسة محمد الخامس للتضامن) سنويا بتمويل برامج محو الأمية، وتقديم منح لطلبة التعليم الديني، زيادة على العناية بالملاجئ ودور الأيتام.

- المساهمة في تحقيق التكامل الاجتماعي والحفاظ على النسيج والوحدة الاجتماعية للمجتمع المغربي.

- أيضا من أهم المزايا التي تحققها المؤسسة الوقفية المغربية هو تخفيفها للأعباء الاجتماعية للدولة من خلال توليها مهام اجتماعية وخيرية كبناء مراكز للمعاقين بمراكش، بناء مركز صحي للهلال الأحمر بتطوان، عقد مجموعة من الاتفاقيات مع وزارة الصحة لدعم البرامج الرامية لتحسين الخدمات الصحية.

- تعمل المؤسسة الوقفية المغربية على حل المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالشباب كالبطالة، من خلال توفير فرص العمل في الأراضي الوقفية والاستثمارات العقارية.

ثالثا- الدور الثقافي والحضاري للمؤسسة الوقفية في المغرب

يتجلى أهم مظهر للوقف في الناحية الثقافية والحضارية في إنشاء المكتبات ورعايتها وتزويدها بالكتب، وفي هذا الإطار نشير إلى المركب الثقافي في مكناس، بالإضافة إلى أربع مركبات جهوية مماثلة.

- إنشاء متحف إسلامي بتطوان للدلالة على الحضارة المغربية الإسلامية وبعدها العربي وخصوصياتها.

- الإنفاق على المساجد ومختلف لواحقها، الأمر الذي تمخض عنه قيام جامعات وقفية وتراثا حضاريا ضخما.

وعليه فإن مجمل مساهمات المؤسسة الوقفية المغربية في التنمية يمكن تلخيصها في خمس نقاط أساسية:[6]

1- الاستثمار في مختلف أوجه القطاع التربوي (مدارس، مساجد، زوايا.....الخ) بمعنى الاستثمار في الموارد البشرية.

2- الاستثمار في المجال الإنتاجي خاصة أراضي الوقف الفلاحية.

3- تحريك وتنشيط قطاع العقارات (مجال البناء والصيانة).

4- الاستثمار في المجال المالي عن طريق تأسيس البنوك الإسلامية من أموال الوقف، ودخول بورصة الدار البيضاء أي الاستثمار في الأوراق المالية.

المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه المؤسسة الوقفية المغربية والجهود المبذولة للنهوض بها

ككل المؤسسات الوقفية في العالم الإسلامي تواجه المؤسسة الوقفية في المغرب تحديات وصعوبات كبيرة، مما يحد وينقص من دورها التنموي والخيري، ذلك أن مظاهر التدهور عمت قطاع الأوقاف في معظم الدول الإسلامية نتيجة لتداخل إشكاليات قانونية وإدارية وسياسية وأخلاقية تراكمت عبر مراحل تاريخية متتالية.[7]

أولا- الصعوبات التي تواجه المؤسسة الوقفية في المغرب

نشير في هذا الإطار إلى تشخيص أحد الباحثين المغاربة وهو يصف أحوال الأوقاف بقوله: " أن المتتبع لأحوال المكلفين بالمهام الدينية في العالم الإسلامي هو من أقل الفئات الاجتماعية دخولا، حتى يخيل للمرء أن بعض الدول الإسلامية تنظر إلى أعمال المكلفين بالمهام الدينية، وكأنها نوع من البطالة لا تستحق أي أجر مناسب، وهذا رغم ضخامة الأصول المحبسة من أجل هذه المهام، ووفرة الدخول الناتجة عنها، مما نتج عن ذلك أن ظهر الإعراض عن المهام الدينية "[8]

وعليه يمكن حصر أهم الصعوبات في النقاط التالية:

- صعوبات قانونية وتشريعية (عدم مرونة القوانين): فعندما نلاحظ ما تم إنجازه في هذا المجال على مستوى المغرب ورغم الجهود المبذولة، إلا أنه لم يرق إلى المستوى المطلوب خاصة ما يتعلق بالخلط بين مال الوقف والمال العام والخاص، بالإضافة إلى غياب نصوص قانونية تمكن إدارة الأوقاف من استعادة جميع الأملاك الموقوفة بما فيها تلك التي بحوزة الدولة.

- صعوبات مالية.

- صعوبات إدارية متمثلة أساسا في ضعف وعدم كفاءة الجهاز والتنظيم الإداري القائم على الأوقاف، ذلك أن إدارة أموال الأوقاف تحتاج إلى إطار مؤسسي يربط مصلحة الناظر بكفاءة إدارته وإنجازها بما يوجد توازنا مؤسسيا يؤدي إلى ربط هدف الإدارة بهدف الوقف دون الإخلال بمبدأ الرقابة[9].

ثانيا- الجهود المبذولة للنهوض بالمؤسسة الوقفية في المغرب

إن الوقف في المغرب يعتبر تراثا حضاريا يخص جميع المسلمين، وهذه المؤسسة تتميز بالقدم والاستمرارية وتؤدي دورا تنمويا كبيرا في المجتمع المغربي، من هذا المنطلق هناك جهود تبذل للارتقاء بمستوى المؤسسة الوقفية وتعظيم دورها وذلك من خلال[(10)]:

- تنويع أساليب استثمار الموارد الوقفية وتطويرها.
- الحفاظ على الأصول الوقفية.
- تنمية المال الوقف.
- الدعوة إلى الوقف وإحياء سنته.

أ- تنويع أساليب استثمار الموارد الوقفية وتطويرها

في مجال تنمية عائدات العقارات السكنية والتجارية والصناعية وغيرها، قامت نظارات الأوقاف بإجراء مزايدات عامة، أما في مجال الأملاك الوقفية الفلاحية فقد قامت الوزارة بتنظيم عمليات الإيجار لهذا النوع من الأوقاف ليتناسب والتناوب الزراعي المعمول به في كل منطقة، كما شجعت الخواص على الاستثمار في الأراضي الفلاحية الموقوفة، ومن نتائج ذلك أنه تم استصلاح نسبة ملحوظة من الأراضي الحبسية، وزيادة عائدات كراء العقارات الوقفية، وعليه شهد الناتج الصافي لاستغلال الأوقاف في المغرب زيادة معتبرة خلال السنوات الأخيرة.

ب- الحفاظ على الأصول الوقفية

حتى تحافظ المؤسسة الوقفية في المغرب على أصولها الوقفية عملت على تخصيص جزءا من الريع لتمويل البرامج التالية:

- إصلاح وترميم المباني الوقفية والمؤسسات الدينية والثقافية.
- تجديد المعدات والآلات الفلاحية.
- الحفاظ على الأراضي الفلاحية واستصلاحها.
- المحافظة على الأملاك العقارية.

ج- تنمية مال الوقف

من المبادئ المقررة في المغرب عدم تعويض الأراضي الفلاحية والمباني الوقفية، أما الأراضي الوقفية الحضرية المعطلة النفع فتقوم الوزارة برصدها وتستحدث فيها التجهيزات التي ترفع قيمتها الاستثمارية ثم تقوم بتعويضها، ويتم استخدام المال المحصل من التعويضات النقدية لتنمية الأصول الوقفية على النحو التالي:

- بناء وحدات سكنية ومجمعات تجارية وغيرها.
- استصلاح الأراضي الفلاحية واستثمارها.
- بناء المساجد والمجمعات الثقافية والمدارس والمعاهد الإسلامية.

د- الدعوة إلى الوقف وإحياء سنته(11)

يتم ذلك من خلال:

- إعفاء الهبات والأوقاف من الضرائب.
- إضفاء مرونة على القوانين المنظمة للأوقاف.
- المشاركة مع الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال الوقف ودعمها.
- نشر الوعي على المستوى الوطني بأهمية الوقف كإحدى المؤسسات الإسلامية الكفيلة بتحقيق التكافل الاجتماعي والدور التنموي.

النتائج والتوصيات

في ختام هذا البحث نستطيع القول أن التجربة المغربية في مجال استثمار أموال الوقف والمساهمة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية تجربة جديرة بالبحث، توحي باهتمام وتوجه جاد نحو إحياء دور المؤسسة الوقفية، خاصة وأن جهود إصلاح وتطوير هذه المؤسسة قد انطلقت في اتجاهاتها الأربعة، الإصلاح التشريعي والقانوني، الإصلاح الإداري، الإصلاح المالي، بالإضافة إلى الإرادة السياسية.

من أهم النتائج نورد ما يلي:

- الدور الكبير للمؤسسة الوقفية في المغرب في تحقيق التكافل الاجتماعي والمحافظة على النسيج والوحدة الاجتماعية.
- قيام المؤسسة الوقفية المغربية خاصة في المجال الفلاحي بدور كبير في استصلاح الأراضي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل، بالإضافة إلى المساهمة في مشاريع البنية التحتية.
- التخفيف من أعباء الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة.

أما أهم الاقتراحات فتتمثل في:

- ضرورة الاهتمام بالأبحاث والدراسات المهتمة بميدان الأوقاف، خاصة المتعلقة بالاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي.
- العمل على استحداث سبل وصيغ جديدة لاستثمار الوقف خاصة وأن الوقف من الموضوعات الإسلامية المرنة التي تساير العصر.
- إصدار قوانين جديدة تراعي فيه تشجيع الأفراد على وقف أموالهم والحفاظ على أموال الوقف واحترام شروط الواقفين.
- وضع جزاءات رادعة لمن يعتدي على أموال الوقف بالاستيلاء أو الاستغلال دون وجه حق.
- استرداد الأراضي الزراعية التي استولت عليها هيئات الإصلاح الزراعي وكافة العقارات والمباني التي استولت عليها المجالس المحلية .
- إعفاء أموال الوقف من الرسوم والمصاريف الإدارية في كل قطاعات الدولة، بالإضافة إلى تقديم التنازلات الضريبية والقانونية الأخرى للواقفين وللأموال الوقفية نفسها، بما في ذلك تخفيض الوعاء الضريبي للواقف بمقدار ثمن المال الموقوف لجهات البر المدنية والدينية وأن تقدم حوافز ضريبية أيضا للأوقاف الذرية.

- إعفاء قضايا الوقف من الرسوم القضائية.
- تشجيع القطاع الخاص على القيام بدوره في أعمال الوقف واستثمار أمواله.
- القيام بتجهيز دراسات الجدوى المشاريع الوقفية تكون جاهزة للتنفيذ لمن يرغب في ذلك.
- ضرورة الاهتمام بالأساليب الحديثة لإدارة الشؤون المالية والاستثمارية للوقف، وذلك بتوفير الكوادر الفنية المؤهلة لذلك.
- ضرورة تحمل الحكومات لمسؤولياتها التقصيرية تجاه الأوقاف.

- العمل على نشر الوعي الوقفي وثقافة الوقف والتعريف به لدى الجمهور المتخصص والواسع وذلك من خلال عقد ندوات متخصصة بتعاون مع الجامعات وطبع الأطروحات التي تتعلق بالأوقاف ضمن منشورات وتخصيص برامج إذاعية وتلفزية للتعريف بالوقف وأهدافه، كما يتم تخصيص بعض خطب الجمعة للتحسيس بموضوع الوقف.

- السماح للجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة مع الجهات الوصية والمسؤولة في الرقابة على أموال الوقف واستثماراته.

- ضرورة تبني البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لنظام خاص للتعامل مع الأوقاف.

- ضرورة التنسيق بين مؤسستي الوقف والزكاة من خلال قنوات الاتصال المختلفة وذلك حتى لا تتكرر نفس المشاريع أو تتضارب النشاطات.

الهوامش

[1] عبد العزيز الدرويش، التجربة الوقفية بالمملكة المغربية، ورقة بحثية مقدمة لندوة حول نظام الوقف في التطبيق المعاصر، الرباط، يوم 9-11 نوفمبر 1994، ص .14

[2] نفس المرجع، ص .15

[3] مهدية أمنوح، الوقف الإسلامي الحديث بين تحديات الواقع وضرورة الإصلاح، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب، ص .08

[4] وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف المغربية.

[5] عبد الله فؤاد العمر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، الطبعة الأولى، 2000، ص 41.

[6] عمر الكتاني، الجوانب الاقتصادية للوقف، ملتقى دولي حول النصوص القانونية المنظمة للوقف والزكاة، المغرب، 16-21 مارس 2008، ص .03

[7] مهدية أمنوح، مرجع سبق ذكره، ص .12

[8] محمد الحبيب التجكاني، نظام التبرعات في الشريعة الإسلامية، دراسة تأصيلية عن الإحسان الاختياري، دار النشر المغربية، 1983، ص ص 132-133.

[9] منذر قحف، الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني مع نظرة خاصة للدول العربية شرق أوسطية، ورقة بحثية في ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، 8-12 أكتوبر 2010، ص 27.

[10] عبد العزيز الدرويش، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[11] خالد سيد ناجي، الوقف الخيري رؤية شرعية لحل مشكلات اقتصادية واجتماعية، جامعة بني سويف، مصر، 2010، ص 28.